الأمم المتحدة
الجمعية العامة
الدورة الخامسة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة
الجلسة ٤٣
المعقودة يوم الخميس
١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة الثالثة والاربعين

الرئيسة : السيدة كومبز (نيوزيلندا)
(نائبة الرئيس)

UN LIBRARY
DEC 27 1990
UN/SA COLLECTION

المحتويات

البند ١٠٧ من جدول الاعمال : مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين

البند ١٠٨ من جدول الاعمال : العمل الدولي لمكافحة إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها (تابع)

../..

Distr. GENERAL
A/C.3/45/SR.43
18 December 1990
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها الى : Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza .
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

90-57124 ٣٥٩٣د(٩٠)

استلمت نائبة الرئيس ، السيدة كومبز (نيوزيلندا) الرئاسة في غياب الرئيس .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٣٥

البند ١٠٧ من جدول الاعمال : مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين (A/45/12 و Add.1 ، A/45/3/78 ، A/45/449 ، A/45/450 ، A/45/480 ، A/45/649 و Corr.1 و Add.1)

١ - السيد ستافورد (الموظف المسؤول عن مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين) : قال إن عمل المفوضية أُعيق خلال السنة المنصرمة بسبب النقص في جميع أنواع الموارد وذلك من جرّاء زيادة عدد اللاجئين إلى أكثر من الضعف بين سنة ١٩٨٠ وسنة ١٩٩٠ ، في الوقت الذي لم تتغير فيه الموارد المتاحة للمفوضية . وأضاف أن المفوضية سجلت لأول مرة في تاريخها عجزا في الميزانية في سنة ١٩٨٩ يمثل ١٠ في المائة من ميزانيتها المستهدفة ، فاضطرت إلى تخفيض تكاليف البرامج المخصصة للاجئين وتكاليف الإدارة إلى مستوى الضروريات .

٢ - وأردف يقول إن ممارسات تخفيض البرامج منعت مكتب المفوض السامي من الوفاء بكثير من التزاماته تجاه اللاجئين الذين لا حول لهم ولا قوة ، والبلدان المستضيفة التي أصبحت فقيرة . ولم يتمكن مكتب المفوض السامي من اختيار مشاريعها أو تحديد الجهة التي ستقدم إليها المساعدة ، بل اضطرت إلى إيلاء الأولوية إلى أنشطة الإبقاء على الحياة . ووجب إرجاء الحلول الدائمة لعدم توفر الأموال ، ولم تتوفر أموال من أجل التعليم ، واستحالت صيانة الهياكل الاساسية لمخيمات اللاجئين ، واستحالت على المخزونات الاحتياطية في بلدان مثل ملاوي حيث ألحق برنامج اللاجئين أضرارا بالطرق ، وقضى على عدد من الغابات . وقال إنه ظهرت بالإضافة إلى ذلك أزمات جديدة مثل هجرة اللاجئين من ليبريا ، ومع ازدياد عدد اللاجئين ، ازدادت أيضا الحاجة إلى توفر الأموال . وقال إنه ظهرت أزمة أخرى عندما هرب اللاجئون من رواندا ، ويعمل مكتب المفوض السامي مع الأمين العام للأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية ، والحكومات المعنية ، في محاولة إيجاد حل لتلك المشكلة . وقال إنه لا يمكن أبدا التراجع عن مواجهة أزمة اللاجئين وانه لا يسع مكتب المفوض السامي إلاّ التدخل ومحاولة تلبية الاحتياجات كلما وحيثما تظهر .

٣ - وأوضح أن مسألة الموارد تنعكس في تقرير عام ١٩٨٩ الذي قدمه مجلس مراقبي حسابات مكتب المفوض السامي إلى الجمعية العامة والذي تم فيه التطرق إلى مشكلة جمع

(السيد ستافورد)

التبرعات ، والإشارة إلى ضرورة وضع ترتيبات تمويلية فعالة لضمان الأمن المالي لمكتب المفوض السامي . وقال إن المكتب يحتاج في هذه اللحظة التي يتكلم فيها إلى ٢٣ مليون دولار لتمويل برامجه العامة ولن يعرف ما إذا كان قد اجتاز السنة المالية بنجاح أم لا قبل ٣١ كانون الأول/ديسمبر .

٤ - واستطرد قائلا إن عدم إمكان التنبؤ بتمويل مكتب المفوض السامي جعل التخطيط على المدى الطويل مستحيلا . وأضاف أن اللجنة التنفيذية لمكتب المفوض السامي وافقت على رقم مستهدف وهو ٣٤٥,٥ من ملايين دولارات الولايات المتحدة لبرنامجها العام لسنة ١٩٩١ . وأضاف أنه من الضروري معرفة ما إذا كان من المعقول توقع الحصول على هذا المبلغ ، وإن لم يتضح حتى الآن إذا ما كان سيمكن من تلبية الاحتياجات . وأضاف أنه باستطاعة الدول أن تقيم برامج مكتب المفوض السامي على أسس أمتن بدفع تبرعات غير مشروطة خلال مؤتمر إعلان التبرعات القادم . وقال إنه يُحتاج إلى المساعدة احتياجا ماسا ليس فقط من الجهات المانحة التقليدية التي تقدم الأموال لمكتب المفوض السامي بل أيضا من قوى اقتصادية جديدة ناشئة .

٥ - وبيّن أنه يوجد الآن في العالم نحو ١٥ مليون نسمة لا يتمتعون بحماية من حكوماتهم ذاتها . وأنه يمكن بتوفر العزم السياسي والمال والصبر ، إيجاد حل لكل من هؤلاء الأفراد . وأضاف أن مكتب المفوض السامي أعاد في عام ١٩٩٠ ما مجموعه ٠٠٠ ٤٣ من المنفيين النامبيبيين إلى بلدهم ، كما رجع لاجئون شيليون إلى وطنهم بأعداد أكبر من أي وقت مضى . وعاد أيضا نحو ٠٠٠ ١٧٥ أفغاني و ٠٠٠ ٣٠ شخص من أمريكا الوسطى إلى بلدهم الأصلي ، كما رجع آلاف من الفييتناميين إلى بلدهم . واستطرد قائلا إن الأحداث الأخيرة في الشرق الأوسط وأمريكا الوسطى تشهد بأن مشاكل اللاجئين غير المحلولة تسبب التوتر والعدوان والنزاع بينما يعتبر إيجاد حل لمشكلة اللاجئين إسهاما عمليا في تحقيق الأمن والاستقرار في العالم . وقد قدّر عدد الذين لم يعودوا لاجئين خلال السنوات الأربعين الماضية بنحو ٣٦ مليون شخص ، وأنه يؤمل في أن يزداد هذا الرقم في عام ١٩٩١ حين سيعود اللاجئون من جنوب افريقيا ، وموزامبيق ، والصحراء الغربية ، وكمبوديا إلى مواطنهم عن طريق العودة الطوعية إلى الوطن وهي تشكل حلا مثاليا لمشكلة اللاجئين في الجو السياسي السائد في يومنا هذا .

٦ - وقال إن التأكد من منح حق اللجوء لهؤلاء الذين يهربون من الاضطهاد والقمع تشكل مهمة أخرى من مهام مكتب المفوض السامي ، نظرا لأن حماية اللاجئين تشكل حجر

(السيد ستافورد)

الزاوية في حقوق الإنسان ، وأساس لتحقيق الأمن والاستقرار في العالم . وأضاف أن بلدانا عديدة تواجه مشكلة أوسع ألا وهي مشكلة تدفقات المهاجرين ، وهي مشكلة ينبغي معالجتها بتقديم المعونة الاقتصادية والإنمائية . وقال إنه لا يمكن تجاهل الهجرات الجماعية الشاملة وأنه ينبغي إدراجها في جدول الأعمال السياسي العالمي . وأضاف أنه إذا لم يقم المجتمع الدولي بمعالجة هذه المشكلة فسيجد مكتب المفوض السامي صعوبات متزايدة في تحديد وحماية اللاجئين الذين يقعون ضمن اختصاصها .

٧ - السيد ميزلاما (إيطاليا) : تكلم نيابة عن الاتحاد الاقتصادي الأوروبي ، فقال إن الاتحاد نفّ دوما بالتزاماته ، وإنه يعتبر أن المصادر الرئيسية للمساعدة المالية المقدمة لمكتب مفوض الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين . وأعرب عن قلق الاتحاد إزاء انخفاض الموارد المالية ، وانخفاض معنويات المكتب ، ولكنه أعرب أيضا عن ارتياح الاتحاد لجو الثقة الجديد الذي تولد في ظل رئيس المكتب ونائبه . وأعرب بالتالي عن أسف الاتحاد الشديد لاستقالة المفوض السامي الفجائية ، وأضاف أنه يتطلع مع ذلك إلى تعيين مفوض سام جديد له تصميم واحد هو الاضطلاع بولايته ويتمتع بثقة كافة المناطق .

٨ - وأضاف يقول إنه ينبغي اتخاذ كافة التدابير السياسية والاقتصادية لمعالجة تدفقات اللاجئين والحيلولة دون ظهورها ولإعادة الشروط الإنسانية لكي يتمكن اللاجئون من العودة إلى بلدانهم الأصلية بأمان وكرامة . وقال إنه ينبغي للبلدان الأصلية أن تتحمل المسؤولية الأولى في إيجاد تلك الشروط على أن تكون المعونة الخارجية مجرد تدبير تكميلي .

٩ - وبيّن أنه يحتاج ، نظرا لاستمرار تدفقات اللاجئين وملتمسي اللجوء في الازدياد ، وضرورة إيجاد حلول دائمة لحالة اللاجئين في جميع أرجاء العالم ، إلى مستويات متزايدة دائما من المساعدة المالية . وأضاف أن الدعم المستمر الذي تقدمه الجهات المانحة التقليدية لن يكفي وأنه يحتاج إلى جهات مانحة جديدة ، بالإضافة إلى ضرورة إقامة تعاون بنّاء وأكثر واقعية فيما بين الوكالات .

١٠ - واستطرد قائلا إن مثل هذه الاستراتيجية تمثل تحديا مزدوجا سواء للمجتمع الدولي ، لا سيما البلدان الثرية التي لم تسهم حتى الآن ، وللوكالات المتخصصة من أجل

(السيد ميزلاما ، إيطاليا)

تحسين نسبة تقاسم التكاليف ، والتأكد من إدراج مشكلة اللاجئين في مشاريعها التشغيلية . ودعا الحكومات إلى أن تيسر ، عن طريق مساهمتها في الهيئات الإدارية للوكالات ، تلك العملية التي سيؤدي فيها الاتحاد دوره أيضا .

١١ - وقال إنه رغم التغيرات العميقة التي حصلت في العالم ، وتوقع مستقبل أفضل يسود فيه السلام في أوروبا الشرقية ، ما زالت الحالة في العالم تهدد بإمكان نشوب نزاعات ، وبحدوث مزيد من تدفقات اللاجئين . وتشكل الحالة السائدة في العراق والكويت مثالا على ذلك ، حيث شُرِّد آلاف المواطنين الكويتيين ، وزهاء مليون نسمة من مواطني بلدان العالم الثالث .

١٢ - وبيَّن أنه بالإضافة إلى تدفقات اللاجئين ، ثمة حركات هجرية مهمة تسببها المشاكل الإنمائية والبيئية والكوارث الطبيعية . وقال إن الصلة بين هاتين الظاهرتين تحتاج إلى معالجة شاملة على أن تميز هذه المعالجة بينهما . ولذلك أعرب عن ترحيب الاتحاد الاقتصادي الأوروبي بعقد اجتماع الفريق العامل المؤقت للجنة التنفيذية التابعة لمكتب المفوض السامي بشأن الحماية والحلول الدائمة ، كما أعرب عن أمل الاتحاد بأن يتم التوصل إلى نتائج تؤدي إلى حل تلك المشاكل .

١٣ - وأوضح أن تحسين الشروط الاقتصادية في مناطق المنشأ ، وإعادة الإدماج عن طريق تقديم المساعدة الاقتصادية والإنمائية ، يعتبران من العناصر الأساسية في معالجة تدفقات اللاجئين معالجة شاملة . ويعتبر المؤتمر الدولي المعني باللاجئين والعائدين والمشردين في أمريكا الوسطى مثلا رائدا لهذه النهج . ولقد بادر الاتحاد الاقتصادي الأوروبي إلى وضع برنامج لتقديم المساعدة لأغراض إعادة الإدماج في فييت نام في إطار حل مشكلة اللاجئين في جنوب شرقي آسيا .

١٤ - وأردف يقول إن الاتحاد الاقتصادي الأوروبي يؤكد من جديد ، التزامه باتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بمركز اللاجئين لعام ١٩٥١ ، وبالبروتوكول المتعلق بمركز اللاجئين لعام ١٩٦٧ ، كما أكد ضرورة الحفاظ على الولاية المنوطة بمفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ؛ وأعرب عن رغبته في المحافظة على الطابع الحقيقي للجوء ، وقصره على اللاجئين ، وعدم استخدامه لتلبية أماني المهاجرين لأسباب اقتصادية .

(السيد ميزلاما ، إيطاليا)

١٥ - وختم كلامه ، قائلا ، إن المجتمع الدولي قام بإنجازات جديرة بالثناء على مَرّ السنين بفضل الجهود المنسقة التي بذلتها بلدان اللجوء الاول ، وبلدان إعادة التوطين ، ومجتمع الجهات المانحة ، والبلدان الاصلية ، ولكن تلك الجهود ما كانت لتثمر ، لولا وجود مكتب المفوض السامي وعملها الفعال والمسؤولية التي أخذتها على عاتقها لا سيما لحماية اللاجئين . ودعا إلى أن ينضم مزيد من البلدان إلى اتفاقية جنيف لعام ١٩٥١ ، وبروتوكول عام ١٩٦٧ ، وأعرب عن دعم الاتحاد التام لمكتب المفوضية في التحديات التي ستواجهها في المستقبل .

١٦ - السيدة ماي - ليس لوو (السويد) : قالت إنه ينبغي اتخاذ إجراءات متعددة الاطراف لمعالجة مشاكل اللاجئين على الصعيدين الإقليمي والعالمي . وأضافت أن ٨٠ في المائة من لاجئي العالم يأتون من مناطق سبع في العالم . وأنه قد حدثت خلال فترة السنة ونصف السنة الماضية تغيرات إيجابية في ثلاث من تلك المناطق . وأوضحت أن خطة العمل الشاملة المتعلقة باللاجئين من الهند الصينية ، تعتبر بحد ذاتها إنجازا متعدد الاطراف . وقالت إن الحالة في كمبوديا تدعو إلى الامل بإيجاد حل تدريجي ، ولكن ينبغي لمئات الآلاف من اللاجئين الذين هم على وشك العودة أن يعودوا إلى وطنهم بمحض إرادتهم . وأضافت أن التطورات في جنوب افريقيا تبشر بإمكانية عودة الكثيرين من اللاجئين ، وأنه يؤمل في أن يتمكن لاجئون آخرون في المنطقة ، لا سيما الموزامبيقيين ، من العودة إلى وطنهم . وأشارت أن العملية التي بوشر فيها عقب عقد المؤتمر الدولي المعني باللاجئين في أمريكا الوسطى ، ساهمت في نشر السلام في أمريكا الوسطى وفي حل مشكلة اللاجئين فيها .

١٧ - واستطردت قائلة إن جميع تلك الإنجازات ضئيلة ، وأنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يلتزم التزاما تاما إذا ما أريد استمرارها . وأضافت أن حالة اللاجئين في المناطق الاربع الاخرى ، باستثناء ليبريا ، قد طال أمدها . وبيّنت أن أغلبية اللاجئين هم من الاطفال والشباب الذين اقتُلعوا من ديارهم ، وهم يفتقرون إلى اللوازم الاساسية لنمائهم وتطورهم . وقالت إن اتفاقية الامم المتحدة المتعلقة بحقوق الطفل مكّنت من التركيز على مسؤولية العالم تجاه هؤلاء الاطفال والشباب .

١٨ - وقالت إن تعزيز حقوق الإنسان ، وتقديم المساعدة الإنمائية ، وتطبيق سياسة سخية في منح حق اللجوء ، والإعادة الطوعية إلى الوطن ، وتطبيق سياسة سمحة في جمع

(السيدة ماي - ليي لوو ، السويد)

شمل الأسر ، من الأمور المترابطة التي ينبغي أن تشكل جزءا من أية سياسة شاملة تتعلق باللاجئين وبتدفقات المهاجرين . وأضافت أن مبدأ الحماية الأساسي لا يُحترم في حالات كثيرة لذا أصبح الشاغل الأول يتمثل في العمل على دعم هذا المبدأ . وبيّنت أن اللاجئين أصبحوا محرومين من حقوق الإنسان الأساسية بسبب التمويل غير الكافي المقدر لمكتب المفوض السامي ؛ وأن زيادة المساواة في تقاسم المسؤولية عن تحسين مستوى معيشة الفقراء في كافة المناطق ، سيساعد على حل مشكلة اللاجئين . وأعربت عن قلق السويد العميق إزاء تدفقات المهاجرين الجماعية هربا من الفقر ، والجوع ، والكوارث الايكولوجية ، وانتهاكات حقوق الإنسان ، والنزاعات الداخلية والخارجية .

١٩ - وقالت إن الضغوط التي تمارسها تدفقات اللاجئين والمهاجرين تعتبر تحديا جديدا للتضامن الدولي . وأنه ينبغي السعي إلى إيجاد حل عن طريق معالجة الأسباب الأساسية أولا ، وذلك بتعزيز الديمقراطية ، واحترام حقوق الإنسان ، والسلام ، والتنمية ؛ وثانيا بدعم المبادئ الدولية المتعلقة بالحماية ، وتقديم المساعدة ، وبالإلحاح على إيجاد حلول دائمة عن طريق تمويل مكتب المفوض السامي بصورة فعالة وملائمة ؛ وثالثا بالاعتراف بما يترتب على تدفقات اللاجئين والمهاجرين الحالية والمتوقعة من آثار .

٢٠ - واختتمت كلامها قائلة إنه ينبغي معالجة تلك المسائل على أرفع مستويات القيادة السياسية ، كما ينبغي إيلاؤها أولوية عالية في جدول الأعمال السياسي الدولي . وأضافت أنه نظرا لعدم تمكّن المجتمع الدولي من حل مشكلة اللاجئين في بعدها الحالي ، لا يمكن أن يتوقع منه أن يتغلب عليها إذا تفاقمت . لذا ، ثمة ضرورة تدعو إلى قيام البلدان ، ومكتب المفوض السامي ومنظومة الأمم المتحدة منها ، فضلا عن المنظمات غير الحكومية ، ببذل جهود منسقة لإنفاذ استراتيجية عالمية جديدة .

٢١ - الأسقف مارتينو (المراقب عن الكرسي الرسولي) : أعرب عن استمرار الكنيسة في دعم مكتب المفوض السامي لشؤون اللاجئين ، وعن إسهامها بنشاط في أعماله . وقال إنه من دواعي القلق ، أن يلاحظ أنه يتاح للمكتب مبلغ يتعدى بقليل نصف مبلغ المساعدة التي كانت تتاح له لكل لاجئ قبل عشر سنوات ، في الوقت الذي ازداد فيه عدد اللاجئين بمقدار الضعف تقريبا منذ سنة ١٩٨٠ . وأضاف أن الكرسي الرسولي يواصل في تكريس مبالغ كبيرة ، وأعداد كبيرة من الأشخاص لتوفير المساعدة إلى ملايين الناس المقيمين

(الأسقف مارتينو ، المراقب
عن الكرسي الرسولي)

في مخيمات اللاجئين في بلدان اللجوء الأول وبلدان الاستيطان النهائي . وبيّن أنه ينبغي أن يُطلع الرأي العام باستمرار على مشكلة اللاجئين للتأكد من أنها ستظل على رأس جدول الأعمال الدولي .

٣٢ - وأوضح أنه ينبغي تعزيز روح التضامن المتأصلة في المحبة للدخول في عهد جديد من التعاون الدولي تعمل فيه الدول سوية على حل مشاكل اللاجئين القائمة والحيلولة دون نشوء مشاكل جديدة . وقال إن التطورات السياسية الإيجابية ، في بعض المناطق ، قد تساعد على تخفيف تدفقات المهاجرين الجديدة ، وعلى تمكين اللاجئين من العودة إلى بلدانهم . وقال إن الكرسي الرسولي أحاط علما مع الاهتمام ، بعد أن أكد من جديد أنه ينبغي عدم إكراه أي لاجئ على العودة إلى وطنه ، بالاقتراح الذي قدمه المفوض السامي من أجل زيادة المساعدة المقدمة إلى العائدين ، لا سيما في مجالات مثل الرعاية الصحية الأولية ، والتدريب المهني ، وإنشاء الوظائف . وأضاف أن مثل تلك المشاريع قد تيسر إعادة إدماج العائدين ووقف هجرة هؤلاء الذين يغادرون بلادهم لأسباب اقتصادية واجتماعية .

٣٣ - واستطرد قائلا إنه ينبغي تطبيق مشاريع مماثلة في ميدان الرعاية الصحية ، والتعليم الأساسي ، والتدريب المهني اعتبارا من يوم الوصول إلى مخيم من مخيمات اللاجئين وحتى فترة الاستيطان النهائي . وقال أخيرا إنه من الضروري احترام الحقوق الأساسية لكل لاجئ للتأكد من تطبيق العدل على الجميع .

٣٤ - السيد تيسوت (المملكة المتحدة) : قال إن حكومته ستواصل دعمها الكامل لمكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين . وإن بلده خصص في عام ١٩٩٠ مبلغ ١٣٢ مليون دولار تقريبا لبرامج المفوضية ، كما قدم مبالغ كبيرة بالإضافة إلى ذلك عن طريق الاتحاد الأوروبي . ورحب بالتدابير التي اتخذها المكتب لوضع ميزانية متوازنة ، بما في ذلك تخفيض عدد الموظفين ، وترشيد المكاتب في الميدان . وأوضح أنه ينبغي أن يكون الهدف ضمان تخصيص الموارد المتوفرة لتقديم المساعدة المباشرة للاجئين .

٣٥ - وقال أيضا إن المفوضية أبلغت ، في عام ١٩٨٩ ، مرة أخرى عن حدوث زيادة في عدد حالات اللاجئين في جميع أرجاء العالم . وأضاف أن حالات العديد من اللاجئين قائمة

(السيد تيسوت ، المملكة المتحدة)

على ما هي عليه منذ زمن طويل ؛ وأن البحث عن حلول دائمة لتلك الحالات ، لا سيما من خلال العودة الطوعية إلى الوطن ، يعتبر عملية طويلة الأجل في أغلب الاحيان . وأعرب عن ترحيب بلده بالجهود التي بذلتها المفوضية في عام ١٩٩٠ لتعزيز برامج العودة إلى الوطن . وقال إن المكتب اضطر إلى مواجهة حالات طوارئ جديدة مثل الأزمة التي ظهرت في ليبريا ، والاعتداء الوحشي الذي شنه العراق على الكويت . وبالرغم من أن المفوضية لم تعترف إلاّ بعدد قليل فقط من هؤلاء الذين غادروا الكويت ، بوصفهم لاجئين ، فقد اضطلع المكتب بدور استشاري قيّم في مواجهة هذه الأزمة بصورة فعالة .

٢٦ - وبيّن أن التقدم الذي تم إحرازه في تنفيذ خطة العمل الشاملة المتعلقة باللاجئين من الهند الصينية كان متفاوتا ، عقب النجاح الذي حققته المفوضية في عام ١٩٨٩ بعقد مؤتمر دولي عن اللاجئين من الهند الصينية . وقال إن بلدان اللجوء الأول استمرت في تحمل العبء الثقيل المترتب على الأعداد الكبيرة من طالبي اللجوء ، الذين ، تبين أن معظمهم ليسوا من اللاجئين الشرعيين . وأضاف أنه ينبغي تنفيذ خطة العمل الشاملة تنفيذا كاملا ، وهذا يعني عودة جميع الذين ليسوا لاجئين إلى بلدانهم الأصلية . وأثنى على جهود الدعاية التي بذلتها المفوضية في فييت نام للحيلولة دون حصول تدفقات إلى الخارج ، في المستقبل ، غير تلك التي تحصل عن طريق برنامج الخروج المنظم . وأضاف أن المبادرة التي اتخذها الاتحاد الأوروبي لتمويل برنامج ضخم للمساعدة على إعادة الإدماج ، سيفيد المهاجرين العائدين إلى وطنهم كما سيفيد المجتمعات التي خرجوا منها .

٢٧ - وختم بيانه قائلا إن المملكة المتحدة ستظل داعما رئيسيا لبرامج المفوضية ، وانها ستنظر بدقة في الاقتراحات التي قدمها المكتب بشأن ضمان مستوى أفضل من إمكانية التنبؤ بما سيرد من دخل وذلك لتخطيط البرامج بصورة أفضل . وحث ، المفوضية ، في الوقت نفسه ، على تكثيف جهودها من أجل توسيع نطاق الجهات المانحة الأساسية لكي يشمل تمويلات إضافية من مصادر غير تقليدية .

٢٨ - السيد جين يونغ (الصين) : قال إنه رغم إحراز بعض التقدم في حل مشاكل اللاجئين على الأجل الطويل ، لم يحدث أي تحسُّن في حالة اللاجئين العامة في جميع أرجاء العالم ، بل يمكن القول بأن حدة بعض المشاكل قد تفاقمت . وأضاف أن بعض البلدان أبدت اهتماما أقل بمسألة اللاجئين ، وخفضت من تبرعاتها ، مما أدى إلى

(السيد جين يونغ ، الصين)

الصعوبات المالية الخطيرة التي تواجهها المفوضية . وقال إنه ينبغي إيلاء الاولوية للتدابير الوقائية لدى تناول المسائل المتعلقة باللاجئين . كما ينبغي للمجتمع الدولي أن يعمل يدا بيد على تعزيز السلم والتنمية ، وإزالة الاسباب المؤدية إلى تدفقات كبيرة من اللاجئين ؛ كما ينبغي أيضا بذل الجهود من أجل تغيير النظام الاقتصادي العالمي غير العادل ، والتخفيف من حدة الصعوبات الاقتصادية التي تواجهها البلدان النامية لتمكين اللاجئين من العودة إلى أوطانهم والحيلولة دون ظهور تحركات هجرية إضافية .

٢٩ - واستطرد قائلا إنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يبذل جهودا مشتركة لحل مشكلة اللاجئين . وأوضح أن أغلبية بلدان اللجوء الاول هي من البلدان النامية التي تسبب لها تدفقات الاعداد الكبيرة من اللاجئين تفاقم الصعوبات السياسية والاقتصادية التي تواجهها . وبيّن أن الصين تستصوب إدماج المساعدة المقدمة إلى اللاجئين في برامج المعونة الإنمائية للتأكد من أنها ستفيد اللاجئين أنفسهم والبلدان المضيفة على حد سواء . وأعرب عن تأييد الصين لمواصلة تنفيذ خطة العمل الشاملة التي تم اعتمادها في المؤتمر الدولي المعني باللاجئين من الهند الصينية ، وخطة العمل الموحدة المعتمدة في المؤتمر الدولي المعني باللاجئين والعائدين والمشردين من أمريكا الوسطى . وقال إنه ينبغي الإثناء على الجهات المانحة التقليدية للتبرعات الضخمة التي قدمتها .

٣٠ - وأوضح أن الصعوبات المالية التي تواجهها المفوضية تدعو إلى القلق . وقال إنه ينبغي للمجتمع العالمي أن يوسّع نطاق تعاونه مع البلدان والوكالات الدولية المعنية ، كما ينبغي أن يزيد مساعدته المالية بغية حل المشاكل الملحة التي تواجهها المفوضية . وينبغي أيضا للبلدان المتقدمة النمو ، على وجه الخصوص ، أن تتحمل حصتها من العبء ، وأن توفر المزيد من المعونة الإنسانية وفرص إعادة التوطين من خلال المكتب ومزيدا من المعونة إلى بلدان اللجوء .

٣١ - وبيّن أن الصين حافظت ، على مر السنين ، على علاقات تعاونية جيدة مع المفوضية بقبولها اللاجئين القادمين من الهند الصينية واتخاذ الترتيبات اللازمة من أجلهم . وقال إن الصين ، بوصفها دولة طرفا في اتفاقية عام ١٩٥١ وفي بروتوكول عام ١٩٦٧ المتعلق بمركز اللاجئين ، قد وفّت بكامل التزاماتها في هذا الصدد ، وأنها

(السيد جين يونغ ، الصين)

بذلت ما بوسعها لتوفير الحماية والمساعدة للاجئين . وأنها قبلت ، بروح إنسانية ، ٣٠٠ ٠٠٠ شخص تقريبا من الهند الصينية وساعدتهم على الاستقرار ، وخصصت لهم مبالغ كبيرة من الاموال لضمان تزويدهم بالتعليم والعمل وسبل العيش . وأعلن في ختام بيانه أن الصين ستستمر في زيادة تعاونها مع المفوضية والاطراف المعنية بغية التوصل إلى حل شامل ودائم لمشكلة اللاجئين .

٣٢ - السيد جابي (سيراليون) : قال إن المجتمع الدولي اتخذ ، خلال الفترة قيد الاستعراض ، تدابير ملموسة لتخفيف محنة اللاجئين في مختلف أنحاء العالم ، بما فيها الجنوب الافريقي ، وأمريكا الوسطى ، وجنوب شرقي آسيا . وأضاف أن المفوض السامي لشؤون اللاجئين قد ركز في تقريره (A/45/12) على ضرورة إيجاد حلول دائمة للمسائل المتعلقة باللاجئين . وقال إن وفد سيراليون يوافق كل الموافقة على أن السماح باستمرار تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين إلى سيراليون إلى ما لا نهاية سيتسبب في حدوث مأساة كبيرة ؛ بيد أن الضرورة تقتضي ، في حالة عدم توفر حلول دائمة ، توفير المعونة والمساعدة للبلدان المستضيفة .

٣٣ - وقال إن سيراليون اضطرت طيلة الشهور الستة الماضية إلى استضافة أكثر من ٣٠٠ ٠٠٠ لاجئ ليبيري وعدة آلاف من المشردين من جنسيات أخرى . وبيّن أن المجتمع الدولي بدا وكأنه يتجنب مواجهة الحالة السائدة في ليبيريا التي لا يوجد شبيه لها في تاريخ افريقيا الحديث . وأنه رغم أن ليبيريا ليست بلدا منتجا للنفط ، وأنها لم تتعرض للغزو من جانب دولة قوية مجاورة ، فهي تواجه أزمة ، وترى أن أية أزمة في أي جزء من العالم هي اعتداء على السلم العالمي . وقد لا يدرك المجتمع الدولي أن عائلات ومجتمعات بأكملها شُرِّدت في ليبيريا ، وأن ذلك يضع ضغطا هائلا على اقتصادات البلدان المجاورة الضعيفة . وقال إن وفده يحث كافة الدول المحبة للسلم على دعم الاتحاد الاقتصادي لدول غربي افريقيا ، الذي يعتبر أفضل أمل لعودة السلام والاستقرار إلى هذا البلد .

٣٤ - واستطرد قائلا إنه يبدو من الواضح أن حالة اللاجئين المؤسفة ستستمر خلال الجزء الاكبر من عام ١٩٩١ ، وأن من المحتمل أن يتصاعد عدد اللاجئين . وأضاف أن مستوى المساعدة المقدمة لتأمين رفاههم ولتعزيز قدرة سيراليون على تحمل العبء المترتب على وجودهم ، أقل بكثير عن المستويات المتوقعة . وناشد المجتمع الدولي أن

(السيد جابي ، سيراليون)

يزيد مستوى المساعدة الغوثية التي يقدمها لكي تتناسب مع الاحتياجات . وأعرب ، في الوقت نفسه عن تقدير سيراليون للبلدان ، والحكومات ، والمنظمات غير الحكومية ، التي دعمت البرامج المتعلقة بمساعدة سيراليون على مواجهة تلك الحالة . وأكد للجنة أن سيراليون ستضطلع بمسؤولياتها الإنسانية تجاه اللاجئين ، وحث على محاولة تفهم ما لتلك الحالة من أثر سلبي على اقتصاد سيراليون تفهما أكبر كما حث على زيادة الدعم الإنمائي .

البند ١٠٨ من جدول الأعمال : العمل الدولي لمكافحة إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها (تابع)

مشروع القرار A/C.3/45/L.38 (البند ١٠٨ من جدول الأعمال)

٣٥ - السيدة دا سيلفا (فنزويلا) : قالت ، في معرض تقديمها لمشروع القرار A/C.3/45/L.38 الذي انضمت باكستان وسورينام إلى مقدميه ، إن الغرض منه هو الإحاطة علما بالتوصيات التي قدمها فريق الخبراء الحكومي الدولي بشأن دراسة الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على الاتجار غير المشروع بالمخدرات ، وهي التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام في الوثيقة A/45/535 . وأشارت بصورة خاصة إلى الفقرات ١ و ٢ و ٣ و ٤ من منطوق مشروع القرار .

٣٦ - وقرأت بعدئذ التعديل التالي : ينبغي إدراج عبارة "وتعليقات لجنة المخدرات" في آخر الفقرة ٤ .

مشروع القرار A/C.3/45/L.39 (البند ١٠٨ من جدول الأعمال)

٣٧ - السيدة دا سيلفا (فنزويلا) : قدمت مشروع القرار A/C.3/45/L.39 الذي انضمت مدغشقر والمملكة المتحدة ، إلى مقدميه ، وقرأت النقاط البارزة في مشروع هذا القرار ، مشيرة بصورة خاصة إلى الفقرتين الثانية والرابعة من الديباجة وإلى الفقرات ١ و ٢ و ٣ و ٥ من المنطوق .

٣٨ - وقالت إن مقدمي مشروع هذا القرار وافقوا على التعديلات التالية : حذف عبارة "المعدل للاتفاقية الوحيدة للمخدرات لعام ١٩٦١" ، الواردة في السطر ٥ من الفقرة ٢ من الديباجة ؛ إضافة عبارة "لكي تكون أحكامها أكثر فعالية في جميع أرجاء العالم" في آخر الفقرة ١ من المنطوق ؛ إضافة العبارة "ودون المساس بالأحكام الواردة في أي

(السيدة دا سيلفا ، فنزويلا)

قرار يأذن بإصلاح هيكل الامم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات دوليا" في آخر الفقرة ٥ من المنطوق .

٣٩ - واقترحت نيابة عن فنزويلا أن يستعاض عن عبارة "السادسة والاربعين" الواردة في السطر ٢ من الفقرة ٧ من المنطوق ، بعبارة "السابعة والاربعين" وذلك لكي يتم ، تطبيقا لترشيد أعمال اللجنة ، مناقشة هذا البند كل سنتين ، وأضافت أنه ينبغي إدراج حكم مماثل في مشاريع القرارات المتعلقة بتنفيذ المعاهدات الدولية المعمول بها بالفعل .

مشروع القرار A/C.3/45/L.40 (البند ١٠٨ من جدول الاعمال)

٤٠ - السيد مورا (كوبا) : قدم مشروع القرار ملاحظا أنه وُضع لتعزيز مكافحة إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها . وأشار ، بصورة خاصة ، إلى الفقرتين الثالثة والرابعة من الديباجة وإلى الفقرات ١ و ٢ و ٣ من المنطوق .

مشروع القرار A/C.3/45/L.41 (البند ١٠٨ من جدول الاعمال)

٤١ - السيد كرنكل (النمسا) : قدم مشروع القرار وأشار إلى أن باكستان وسورينام وهولندا انضمت إلى مقدمي مشروع هذا القرار . وذكر بإيجاز النقاط الرئيسية الواردة في مشروع القرار ، مشيرا ، بصفة خاصة ، إلى الفقرتين الرابعة والخامسة من الديباجة والفقرة ٢ من المنطوق .

مشروع القرار A/C.3/45/L.43 (البند ١٠٨ من جدول الاعمال)

٤٢ - السيدة أشتون (بوليفيا) : قالت في معرض تقديمها لمشروع القرار ؛ إن مقدميه الذين انضمت إليهم اندونيسيا ، وباكستان ، وبنغلاديش ، والجزائر ، وسورينام ، وغيانا ، وكوت ديفوار ، ومصر ، أعربوا عن آرائهم ، وعن قلقهم بشأن الديباجة ، لا سيما الفقرات الاولى والثالثة والرابعة والتاسعة منها . واسترعت الانتباه أيضا إلى الفقرات ٣ و ٤ و ٥ و ٧ و ١٦ من المنطوق .

٤٣ - وقرأت عقب ذلك التعديلات التالية : إدراج عبارة "معالجة مدمني المخدرات وإعادة تأهيلهم" في الفقرة ٣ من المنطوق بعد عبارة "تقليل الطلب على المخدرات" الواردة في السطرين ٣ و ٤ ؛ إدراج عبارة "القضاء على الاتجار غير المشروع" في

(السيدة أشتون ، بوليفيا)

السطر قبل الاخير ، إدراج كلمة "الإشراف" بعد كلمة "الحجز" الواردة في السطر نفسه . وأشارت أيضا إلى أن الكلمة الواردة في آخر السطر السادس من الفقرة ٣ من المنطوق في النص الانكليزي ينبغي أن تكون كلمة "Substitute" .

مشروع القرار A/C.3/45/L.44 (البند ١٠٨ من جدول الاعمال)

٤٤ - السيدة ديفين - أرماس (المكسيك) : قالت في معرض تقديمها لمشروع القرار A/C.3/45/L.44 ، إن باكستان وصوريتام وهنغاريا انضمت إلى مقدميه . وذكرت بإيجاز النقاط الرئيسية الواردة فيه ، مشيرة ، بصورة خاصة ، إلى الفقرات ٣ و ٤ و ٧ و ١١ من المنطوق . واسترعت الانتباه أيضا إلى التعديلات التالية : إضافة عبارة "وتلك الاتفاقية" بعد عبارة "لعام ١٩٦١" الواردة في السطر ٣ في الفقرة الاخيرة من الديباجة .

مشروع القرار A/C.3/45/L.45

٤٥ - السيد روميا (أوغندا) : لاحظ ، في معرض تقديمه لمشروع القرار A/C.3/45/L.45 ، أن الدافع لمشروع القرار A/C.3/45/L.44 ، هو ، بصورة أساسية ، تعزيز وتقوية هيئات الامم المتحدة ومؤسساتها ، وآلياتها ، بغية تمكينها من التصدي ، على نحو فعال ، لمعالجة خطر إنتاج المخدرات والاتجار غير المشروع بها . وأعرب عن تأييد وفده التام لكافة التدابير التي تستهدف مكافحة هذه المشكلة ، كما يتبيّن ذلك من خلال الدعم المستمر الذي تقدمه أوغندا إلى كافة الانشطة المتصلة بمكافحة المخدرات . وأعرب أيضا عن ترحيب وفده بالتدابير المقترحة في مشروع القرار A/C.3/45/L.44 من أجل تعزيز الانشطة المتصلة بمكافحة المخدرات عن طريق وضع برنامج وحيد لمكافحة المخدرات . وقال إن وفده يعتقد ، مع ذلك ، أنه إذا ما أُريد لهذا البرنامج الجديد أن يحظى بنجاح شامل ، ينبغي ، بالضرورة ، استكماله بتدابير أخرى ، تتعلق ، على وجه خاص ، بأقل البلدان نموا ، والتي هي أكثر البلدان ضعفا وأقلها مقاومة للضغوط المتصلة بعدم مشروعية إنتاج المخدرات والاتجار بها .

٤٦ - واستطرد قائلا إن لمعهد الامم المتحدة الافريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين دورا أساسيا يضطلع به في افريقيا بهذا الصدد ؛ وقد برهن المعهد بوضوح ، رغم الموارد الإنسانية والمالية المحدودة المتاحة له ، أنه يستطيع ، مع القليل من الدعم الإضافي ، مساعدة البلدان الافريقية في كفاحها ضد مشكلة المخدرات بكافة أشكالها ، بل وأكد أنه سيفعل ذلك .

(السيد روميا ، أوغندا)

٤٧ - وبيّن أن تنفيذ القرار الوارد في مشروع القرار A/C.3/45/L.45 يتطلب رصد عدة ملايين من الدولارات من الميزانية البرنامجية لفترة ١٩٩٠-١٩٩١ ، ورصد مبالغ أكبر من ميزانية فترة ١٩٩٢-١٩٩٣ . وقال إن الضرورة تقتضي أيضا تمويل عدد إضافي من الوظائف الفنية ذات المستويات الرفيعة ، مباشرة من الميزانية العادية . وأضاف أن وفده سينظر في الآثار المترتبة على ذلك وفي جوانب أخرى من مشروع القرار A/C.3/45/L.44 ، عندما سيطرح الموضوع على اللجنة الخامسة . وأشار إلى أن الطلب الوارد في مشروع القرار A/C.3/45/L.45 متواضع جدا بالمقارنة بمجموع الآثار المالية المترتبة على مشروع القرار A/C.3/45/L.44 .

٤٨ - وختم بيانه قائلا إن صوت بوق الحرب ضد الاتجار غير المشروع بالمخدرات قد ارتفع ، وان افريقيا لبت هذا النداء . وأعرب عن أمله في أن يبدي مقدمو مشروع القرار A/C.3/45/L.44 التفهم والمرونة اللازمين لضمان اعتماد قرارهم بصيغته المنقحة بتوافق الآراء .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٠